

اقتصاد

٥١ ملياراً تنتظر من يقترضها
٤٥٨ صناعياً اقترضوا ٥ مليارات ليرة
خلال ١٤ شهراً من المصرف الصناعي

عبد الهادي شباط

منح المصرف الصناعي ٤٥٨ قرصاً بقيمة نحو ٥ مليارات ليرة سورية، منذ استئناف منح القروض خلال شهر آب العام الماضي (٢٠١٨) وحتى تاريخه (أي نحو ١٤ شهراً)، أي بوسطى تقريبي يبلغ ١١ مليون ليرة للقروض (لا يمثل قيمة القرض الحقيقية وإنما هو مؤشر وسطي للاستئناس فقط).

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير لدى المصرف أن منح تلك القروض جاء بما يتوافق مع سياسة المصرف بالتوسع في منح التسهيلات الائتمانية، ما ينسجم مع رؤية المصرف ومحدداته، وبالتوافق مع الأولويات التي حددتها الحكومة، وخاصة أن حجم الودائع لدى المصرف تجاوز ٦٨ مليار ليرة، ولابد من التوسع في التوظيفات ومنح القروض بما يساهم في تحريك النشاط الاقتصادي، وخاصة تمويل المشروعات الصناعية والتنمية، لافتاً إلى أن إجمالي الودائع يتوزع بين ٤٤ مليار ليرة ودايع جارية، ونحو ١٠ مليارات ليرة ودايع توفير، و١٤ مليار ليرة ودايع لأجل.

وعن نسبة السيولة لدى المصرف بين أنها حدود ٧٠٪، وأن لدى المصرف ٥١ مليار ليرة جاهزة للإقراض، منوهاً بأن المصرف حقق الكثير من التسويات لدى تعود لقروض متعثرة خلال العام الجاري، وأن هذه التسويات إيجابية، تعود بالنفع على الصناعي وعلى المصرف في الوقت نفسه، إذ يعتمد المصرف على التوسع في التواصل والحواجر مع الصناعيين المتعثرين، إضافة إلى المتعثرين لأسباب موضوعية بفعل الظروف التي راقت سنوات الحرب على سورية.

واعتبر المدير أن هناك حالة توصيف تعمل عليها الإدارة لكل فروع المصرف، وتقييم حالة هذه الفروع، لجهة الأداء، ومعرفة احتياجاتها ومستلزمات العمل الأساسية فيها، وخاصة أن العديد من الفروع تعاني جملة من الصعوبات تتعلق في ضيق المساحة، وضعف توافر مستلزمات العمل، وهو ما يؤثر سلباً في أدائها، كما يتم العمل حالياً على معالجة هذه الصعوبات وتطوير عمل الفروع وتحسين جودة الخدمات المقدمة لديها.

وأوضح أن خطة المصرف للتمويل تأتي ضمن رؤية المصرف الحالية في التوجه نحو تمويل المشروعات الحيوية، إلى جانب التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المهن العلمية والحرفية، ومراعاة التوازن في التمويل بين مختلف القطاعات لتحقيق أوسع حالة من التوازن والعدالة في تمويلات المصرف.

وبين أن المصرف يسعى لزيادة رأسماله ما يسمح له بتوسيع نشاطه ومنح التسهيلات الائتمانية وتلبية احتياجات التمويل للمشاريع الصناعية، وخاصة المتضررة والتي تحظى بمعاملة تمييزية من ناحية القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها، منوهاً بأن تسديد جزء من رأس مال المصرف يؤدي إلى تحسن الكثير من المؤشرات، وأهمها كفاية رأس المال، والحد الأقصى الممكن من التعامل أو لجموعه مترابطة.

وختم بالإشارة إلى أن المصرف يعتمد في منح القروض على أولوياته التي حددها وفق متطلبات المرحلة الحالية، وخطة إعادة الإعمار، وخاصة شراء مقاسم صناعية وتمويل المنشآت الصناعية حتى مليار ليرة، ومنح القروض التشغيلية، مع التركيز الشديد على القروض التي تحقق إنتاجاً يساهم في التخفيف من المستوردات أو يدعم الصادرات السورية.

هنا غانم

كشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سامر الخليل لـ«الوطن» عن إتمام دراسة أكثر من ٤٠ مادة لتصنيعها محلياً في إطار برنامج إحلال المستوردات، خلال أيام، كما تم تكليف الوزارة متابعة ودراسة ما يقرب من ٤٠ مادة أخرى، لتحل محل مواد مشابهة مستوردة، ليتم توسعة قائمة السلع المدروسة إلى نحو ٨٠ مادة.

ولفت إلى أن ما قامت به الوزارة بالتعاون مع الصناعة والمالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي بإشراف وتوجيه من الحكومة لنجاح تقييم احتياجات القطاعات والسلع المختلفة في إطار برنامج إحلال بدائل المستوردات يعتبر أمراً ضرورياً، ليس فقط لتنفيذ البرنامج، وإنما أيضاً لحل مشكلات العديد من الصناعات العالقة بين عدة جهات مختلفة، معتبراً ما تم العمل عليه في برنامج إحلال بدائل المستوردات كأنه مراجعة حكومية شاملة، تضم عدة نواح، تبدأ من استصدار التراخيص والموافقات إلى موضوع الرسوم الجمركية والضرائب إلى موضوع تأمين احتياجات المنشآت من الأراضي ومدخلات الإنتاج والقروض وغيرها.

وبين الوزير الخليل أنه تمت مقارنة الملف بطريقة غير تقليدية، إذ تم العمل على دراسة السلعة أو القطاع بشكل متكامل لجهة الواقع والصعوبات وآليات المعالجة، ومن ثم الأمر أصبح يتعدى مفهوم إحلال بدائل المستوردات، وهذا الأمر يتم للمرة الأولى على المستوى الحكومي، وبخاصة خطة الواجب اتخاذها ومن ثم تحديد أدوار الجهات المعنية.

استناداً إلى وزنها في المستوردات، إضافة إلى الاعتبارات الاقتصادية، ومن ثم تم تحديد قطاعات مستهدفة بالإحلال، وذلك بالشكل الذي ينسجم مع التوجهات التنموية القطاعية للحكومة، ولقطاعات رائدة تمتلك مقومات النمو والتطور. إضافة إلى ذلك، تمت دراسة واقع كل مادة وكل قطاع والمشكلات التي تعاني منها، ومن ثم اقتراح السياسات المناسبة، بما في ذلك تصميم الإجراءات الحمائية، والإجراءات الواجب اتخاذها ومن ثم تحديد أدوار الجهات المعنية.



وأشار إلى أن نتائج برنامج إحلال بدائل المستوردات سوف تتحقق على المدى المتوسط والطويل، باعتبار أن هذا النوع من البرامج الذي يستهدف التأثير في القطاع الصناعي يحتاج إلى وقت، ولا يمكن تلمس نتائجه بشكل مباشر، باستثناء ما يتعلق بإعادة تشغيل المنشآت المتوقفة أو المتضررة بفعل الحرب، إضافة إلى توجيه المستثمرين نحو قطاعات محددة بفعل الإجراءات التحفيزية والحمائية، مبيناً أن دراسة السلعة لا تعنى حكماً ضرورة دخولها في البرنامج، إذ يمكن أن تكون النتيجة عدم صلاحية المادة

منها الآلات والجرارات وقطع تبديل السيارات
الحكومة مهتمة بـ٨٠ سلعة في برنامج إحلال المستوردات
ووزير الاقتصاد لـ«الوطن»: يحتاج إلى وقت

لدخول البرنامج حالياً، نظراً لاعتبارات معينة، وهذا ما تبين عند دراسة صناعات مثل الحبيبات البلاستيكية مثلاً. وعن المواد التي تمت دراستها فقد اشتملت الخميرة والإطارات والبورق والنشاء والقطر الصناعي والزيوت والجرارات وأجهزة الإنارة والأوح الزجاج والآلات وقطع تبديل السيارات والبطاريات والانفخترات والطلائح البلاستيكية والأوح الفورميكا والأحذية والأنعال، أما القطاعات فهناك قطاع الصناعات النسيجية والأدوية ومستلزماتها والتجهيزات المنزلية والطاقت المتجددة ومستلزمات الري الحديث، وقطع الدواجن.

وذكر الوزير الخليل أن نجاح تنفيذ برنامج إحلال بدائل المستوردات يتوقف بشكل رئيس على مدى التزام الجهات والوزارات المعنية بتنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس الوزراء واللجنة الاقتصادية بموجب البرنامج، مؤكداً أنه ستمت دراسة المواد الجديدة لاتخاذ التوصيات اللازمة، لأن المطلوب هو التسويق السليم للقرص الاستثمارية الخاصة بالصناعات التي تم اعتمادها كصناعات بديلة من المستوردات، والأهم تبسيط الإجراءات اللازمة لهذه المشروعات الاستثمارية، إضافة إلى ضبط التهريب وخاصة المواد المدروسة في البرنامج لتستطيع إجراءات الحماية أن تعطي فوعلها.

وأوضح أن الظروف التي تمر بها سورية وتداعياتها على المستويات جميعها استدعت التعامل بأدوات وسياسات مختلفة، وفقاً لكل قطاع أو مجال، مبيناً أنه في هذا الإطار برزت أهمية صناعات بدائل المستوردات كواحد من أهم الأدوات التي يمكن أن تساهم في دعم استقلالية القرار الاقتصادي بالنظر إلى ما يمكن تحقيقه من اكتفاء ذاتي.

الأسر في دمشق حصلت على ١٧ مليون لتر مازوت منذ بداية الموسم

«محروقات»: قلة سيارات التوزيع يؤخر وصول المازوت للمواطنين

منذ بداية الموسم حتى تاريخه تجاوز ١٧ مليون لتر، واصفاً الرقم بالكبير جداً قياساً للموسم الماضي إذ تم توزيع ١٨ مليون لتر لنهاية الموسم الماضي بالكامل، مشيراً إلى وجود جهود كبيرة تبذل هذا العام لإيصال مادة المازوت لكل العائلات في دمشق. وبالنسبة لمحافظة القنيطرة أوضح أن نسبة ما تم إنتاجه من توزيع الدفعة الأولى وهي ١٠٠ لتر تجاوز ٥٠ بالمئة، مشيراً إلى أن توزيع الدفعة الثانية وهي ١٠٠ لتر سيتم بعد الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى. ونوه المدير بأنه يحق للمواطن الذي يقطن في ريف دمشق الحصول على بطاقة ذكية من أي مركز من مراكز إصدار البطاقة الذكية في دمشق لتخفيف العبء عن مراكز البطاقة الذكية في ريف دمشق بشرط إبراز إثبات ملكية، مبيناً أن هذا الأمر لا يتطلب على محافظة القنيطرة.

وبخصوص الحديث عن زيادة المخصصات المدعومة من البنزين للسيارات العمومية في دمشق أكد المصدر أن الموضوع طرح في مجلس المحافظة أكثر من مرة ولم يصدر أي قرار بهذا الخصوص حتى تاريخه.



رامز محفوض

تساؤلات عديدة وصلت إلى «الوطن» عن أسباب تأخر وصول مادة مازوت التدفئة لبعض المواطنين المسجلين عليها، إذ إن البعض سجل من أكثر من شهر لم يصلهم دور التعبئة. وفي إطار الاستفسار عن أسباب التأخير صرح مدير في شركة «محروقات» لـ«الوطن» بأن الكفاءة السكانية الموجودة وضيق الشوارع في بعض المناطق تسبب عرقلة وصول سيارات التوزيع إليها، لافتاً إلى أن بعض المناطق تصل إليها نوعية معينة من سيارات التوزيع، كاشفاً عن اتفاق تم بين شركة «محروقات» وبعض سائقي سيارات التوزيع لتغيير سياراتهم بهدف تأمين المناطق بالمازوت التي لا تصل إليها بعض أنواع السيارات.

وبين أن مادة المازوت تستصل لكل المسجلين عليها، مشيراً إلى أن بعض العائلات سجلت على المادة منذ شهر ولم يصلها الدور بسبب قلة سيارات التوزيع في مناطقهم، مثل منطقة ركن الدين التي فيها خمس سيارات

فقط للتوزيع، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن سيارات التوزيع توزع المادة يومياً على جميع المناطق في دمشق. ولفت إلى أن عدد الطلبات اليومية المخصصة لتوزيع مازوت التدفئة في دمشق بحدود ٤٠ طناً، وهذه الطلبات زائدة عن حاجتها، ولا

أكثر من مليار ليرة قروض لـ٨ آلاف مستفيد
ضمن برنامج «مشروعي» في حمص

نبال إبراهيم

دراسة لضم قرى جديدة لم يشملها البرنامج في السابق، إلا أنه لم يتم إضافة أي قرية منذ العام الماضي لعدم إضافتها بالخطة، مشيراً إلى أن جميع القروض الممنوحة ضمن البرنامج بلا فائدة ومقسمة إلى قروض تشغيلية وطلابية، مبيناً أن تاريخه القروض والسلف الطلابية بلغت حتى تاريخه نحو ألف بقيمة مالية إجمالية بلغت ٥٠ مليون ليرة سورية وتهدف هذه السلف إلى مساعدة الطالب في المصاريف الجامعية بحيث يتم اختيار الطلاب المستحقين عن طريق لجنة التنمية المحلية في القرية ليمنح الطالب من خلالها مبلغ خمسين ألف ليرة سورية بكفالة موظف وسند أمانة، إضافة إلى كفالة اللجنة لتبدأ عملية استرداد المبلغ من الشهر الذي يلي منح القرض بمقدار ثلاثة آلاف ليرة شهرياً لمدة ١٧ شهراً، وأما القروض التشغيلية فقد وصل عدد المستفيدين منها إلى ٧٠٦٨ مستفيداً بقيمة مالية نحو مليار ليرة سورية، وهي مقسمة بدورها إلى «قروض حيوانية» تربية أغنام - دواجن - أبقر، و«قروض زراعية» زراعة أشجار - محاصيل زراعية ويضاف إليها قروض خدمية وحرفية كمحال حدادة - نجارة - بقالة... إلخ، مشيراً إلى أن سقف القروض التشغيلية يصل إلى ٢٠٠ ألف ليرة بكفالة موظف وسند أمانة وكفالة لجنة التنمية المحلية في القرية أيضاً بحيث يقوم المستفيد بدفع أقساط القرض بعد ثلاثة أشهر بمقدار ٥٥٠ ليرة شهرياً على مدى ثلاث سنوات.

وأكد الحسيكي أن البرنامج مستمر بخطا واسعة وبتمويل من الأمانة السورية للتنمية بالتعاون والتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية والبيئية باعتباره أصبح أحد روافع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف والأوضاع الراهنة، علاوة على دوره الاجتماعي في تحسين واقع المعيشة وإيجاد سبل العيش وتعزيز الحياة الكريمة للأسر الفقيرة.

يتم استهلاكها بالكامل، مبيناً أنه يتم توزيع ما يقارب من ٥٥٠ ألف لتر يومياً في دمشق. وأوضح أنه خلال العام الماضي كانت هناك إشكالية بتوزيع المازوت في منطقة عش الورور بسبب صعوبة وصول سيارات التوزيع إليها، أما هذا العام فبتم إرسال

كشفت مدير مكتب التنمية المحلية لبرنامج مشروعي في محافظة حمص على الحسيكي لـ«الوطن» أن قيمة القروض والسلف الممنوحة ضمن البرنامج الذي تم إطلاقه بموجب اتفاقية بين الأمانة السورية للتنمية ومحافظة حمص بلغت ملياراً و٥٠ مليون ليرة سورية. وبين الحسيكي أن عدد المستفيدين وصل إلى نحو ٨ آلاف مستفيد منذ بداية المشروع وحتى تاريخه، على حين بلغت قيمة هذه القروض والسلف الممنوحة منذ بداية العام الجاري نحو ٤٥٠ مليون ليرة سورية ووصل عدد المستفيدين خلاله إلى ٢٥٠٠ مستفيد، موضحاً أن المشروعات تتوزع ما بين ٨٠٪ زراعية بشقيها الحيواني والنباتي و ٢٠٪ حرفية وخدمية، لافتاً إلى أن المشروع يهدف إلى الحد من الفقر والتشجيع على العمل وإقامة المشروعات الخاصة من المستفيدين من المشروع ودعم التجمعات السكانية بشكل عام من خلال تأسيس صناديق مالية غير ربحية تقدم التمويل والتأسييس مشروعاتهم الخاصة المدرة للدخل أو التوسع في مشروعات قائمة.

وأشار الحسيكي إلى أنه تم خلال العام الحالي زيارة ٢٤٤ مليوناً من صناديق برنامج مشروعي بقيمة ٢٤٤ مليون ليرة سورية كدم من الأمانة السورية للتنمية، ووصل رصيد البرنامج الكامل في محافظة حمص بقيمة التمويل فيه إلى نحو ٧٠٠ مليون ليرة سورية موزعة على ٩٤ صندوقاً بقرى البرنامج، موضحاً أنه حالياً يتم منح قروض جديدة لمستفيدين جدد من خلال تدوير أقساط القروض الممنوحة. وبين أن البرنامج حالياً يشمل ٩٥ قرية من مختلف أرياف المحافظة، وأنه تم الانتهاء من إعداد

حل «الاتحاد» نهائي ولن يحلّ محله أي كيان آخر
معاون وزير «الإسكان» لـ«الوطن»: قطاع التعاون
السكني باقٍ للحفاظ على حقوق منتسبيه

صالح حميدي

صرح معاون وزير الأشغال العامة والإسكان محمد سيف الدين لـ«الوطن» بأن قطاع التعاون السكني باقٍ للحفاظ على حقوق منتسبيه.

وأوضح أن الجمعيات السكنية في المحافظات سوف تتبع مباشرة لمديرية التعاون السكني المركزية في وزارة الأشغال وفروعها في كافة المحافظات، وقد تم اتخاذ هذا الإجراء بسبب ما وصل إليه هذا القطاع من ترهل، ومعاذاته من مشاكل باتت عصية على الحل، وما يشوبه الكثير من الأخطاء التي أدت لرفع عدد كبير من الدعاوى في المحاكم، وكثرة القضايا التي تتابعها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وحفاظاً على حق المواطنين في هذا القطاع المهم والحيوي، لذا تم تقديم مشروع حل الاتحاد بشكل نهائي.

وصرح مصدر مسؤول آخر في وزارة الأشغال العامة والإسكان لـ«الوطن»، بأن الاتحاد سوف يحل بشكل نهائي، ويلقى كئيباً، ولن يحل محله أي جسم تنظيمي آخر، مبيناً أن الحل لا يعني أن يقتصر على مجلس إدارة اتحاد التعاون السكني وإجراء انتخابات جديدة له، بل إلغاء هذا التنظيم بشكل جذري.

وأكد المصدر أن الوزارة لم تعد ترغب بوجود حلقة وسطة بين الجمعيات السكنية وبين الدوائر المعنية به في الوزارة، والمتملة بمديريات التعاون السكني التي بإمكانها متابعة عمل ونشاطات ومشروعات الجمعيات السكنية ومشاكلها وقضاياها، ووضع الحلول المطلوبة لها في توفير الأراضي والتمويل اللازم لمشاريعها. وكان وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف قد ذكر أمام مجلس الشعب خلال مناقشة أداء وزارته أن مقترح حل الاتحاد العام للتعاون السكني يأتي نتيجة الإشكالات الكثيرة التي يعاني منها قطاع التعاون السكني وعدم استجابة الكثير من الجمعيات لطلبات الوزارة في حل مجالس إدارة البعض منها وانتخاب مجالس جديدة وتحديد هيكله الإداري والتنظيمية.

وكشف الوزير أن استجابة لطلبات الوزارة لم تعد



نسبة ١٠ بالمئة منها ضاربا مثال حل ٣٣٦ جمعية في حماة ولم يستجيب منها سوى ٣٦ جمعية وينسحب ذات الأمر على الجمعيات السكنية في باقي المحافظات بل إن بعض الجمعيات حاولت الانشقاق على حل مجالس إدارتها عبر تعيين أقارب لرؤسائها لضمان السير على ذات النهج وممانعة التغيير والتخلي على الممارسات الخاطئة فيها وتجميد عمل الجمعية وقبولها ضمن أطر محددة. وهذا وكشف المصدر عن قرارات جديدة تقضي بحل نحو خمسين جمعية سكنية في مختلف المحافظات سوف تصدر خلال أيام، ويتم إعداد قرارات حل ودمج نواحي لتفعيل عمل هذه الجمعيات.

وبين أيضاً أن الاتحاد العام للتعاون السكني لم يأخذ رسائل عديدة أطلقها وزير الأشغال العامة والإسكان منذ